المبحث الرابع

حاشية أسلوبية
على
لغة الخطاب النقدي

المبحث الرابع

حاشية أسلوبية
على
لغة الخطاب النقدي

- فاتحة

٠/ ٠١ إذا ارتضينا في هذا السياق مصطلح **«الخطاب النقدي»** علامة على ما يقدمه النقاد من معالجة لنصوص الأدب، أو تناول للنصوص النقدية فيما يعرف بنقد النقد - لَزِمَنا من القبول **«بالخطاب»** أن يكون ثمة قائم بالخطاب، ومقصود به، وغايةٌ مبتغاةٌ منه، وحاصل ذلكم هو اكتمال دائرة التواصل بين طرفين كلاهما مُعْنىً بالنص الأدبي، يراه مستحقّاً للحفاية والمثاقفة والتأمل.

ومعلوم أن البيان والإفادة هما شرطا ماهية لحصول التواصل، وأن الناقد الذي يتصدى لمعالجة النص الأدبي بالقراءة النقدية إنما يتصدى لهذه المهمة من ذات نفسه، غير منتظر من عامة القراء رجاءَ أو ضراعة؛ إذ آنس في نفسه وسيطاً ذكيّاً مؤهلاً بين النص وقارئه؛ هذا الذي تواضعت به إمكاناته على التحليل والتعليل، وإن لم تخنه فطرته اللغوية وذائقته الفنية في غالب الأحيان، فانفعل للنص بالطرب والإعجاب غير مدرك لذلك كُنهاً، وغير قادر في الأعم الغالب على أن ينوط إعجابه وانفعاله بأوصاف ظاهرة منضبطة يمكن رجعها إلى عالم النص.

٠/ ٠٢ وينجرُّ البيان السابق من لغة النص النقدي إلى اللغة التي يصطنعها

النقاد في معالجة النقد، وهي اللغة المنعوتة عند كثير من أهل النقد **«باللغة الشارحة»**، ويجعلون منها في ذاتها موضوعاً من موضوعات فلسفة النقد. وينبغي أن يكون لهذه اللغة بمقتضى التسمية من نعتها نصيب. والشرح في اللغة التوسيع؛ تقول: **«شرح الله صدره أي وسعه لقبول الحق، وشرح الحديث أي فسره ووضّحه وأبانه»**. وللتوسيع والبيان درجات ومراتب؛ غير أنك إذا ذهبت تتقصى كثيراً مما أدرجه أصحابه تحت مفهوم اللغة الشارحة من ضروب نقد النقد - تقليدِيِّهِ وحداثِيِّهِ - ربما صعب عليك أن تجد الوصف طبقاً على الموصوف، وربما وجدت في نعت كثير من النصوص التي تغيَّت نقد الخطاب النقدي بالشرح ظلماً لها وللغة؛ وسواء علينا في ذلك أحملنا معنى الشرح على الإيضاح والتفسير والبيان أم على التوسيع المفضي للقبول، إلا إذا كانت الدلالة المصطلحية **«للشرح»** هنا هي من قبيل **«الإشارات الحرة»** على سنَّة فريق من النقاد. ولست أدري - إذا ما كنا بصدد المعالجة النقدية للنص - كيف يمكن رفع التناقض بين **«حرية الإشارة»** و**«صرامة المواضعة المصطلحية»** ؟

٠٣/٠ إن القضية على ما يبدو لا يمكن حصرها في **«المشكل المصطلحي»**؛ إذ هي تتخطاه إلى خصائص الواسطة اللغوية الموصلة، سواء في بنيتها النحوية والمعجمية الظاهرة أو في منظومة المفاهيم والعلائق المستكنة وراء ظاهر الخطاب على نحو يستدعي فيه بعضها بعضاً، ويتعلق فيه بعضها ببعض. من ثم نحت هذه الورقة إلى إعمال أدوات البحث الأسلوبي اللساني في نماذج متنوعة من الخطاب النقدي العربي؛ لتكشف بوسائل التشخيص الأسلوبي الإحصائي ما تنطوي عليه من خصائص تُخِلّ بمفهوم **«الشرح»** في **«اللغة الشارحة»** وبوظيفة البيان في لغة النقد، مما يدخل

الضيم على جوهر النصوصية فيها. وبذلك يقع هذا البحث في مجال **«أسلوبية لغة النقد»** التي هي تفريع على **«لسانيات نقد النقد»**، وهو مجال أحسب أن سوابق المعالجة فيه نادرة، إن لم تكن في حكم المعدوم.

وقد انتظمت الدراسة في متوالية بحثية على الوجه الآتي:

١ - العينات المختارة ومسوِّغات الاختيار.
٢ - الفروض والمقاييس.
٣ - النتائج والتحليل.
٤ - الخلاصة.

وفيما يلي تفصيل وبيان:

١/ ٠ العينات المختارة ومسوغات الاختيار

أخضعت الورقة للفحص النصوص الآتية:

(١) **طه حسين: «الخمر عند أبي نواس»**
[**حديث الأربعاء**، ط ٩، دار المعارف، مصر، ٢/ ٨٣ - ١٠٢]

(٢) **عباس محمود العقاد: «أبو نواس: الحسن بن هانئ»**
[دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٨، ١٣٧ - ١٥٣]

(٣) **محمد النويهي: «الخمر»**
[**نفسية أبي نواس**، ط ٢، الخانجي، القاهرة، د. ت، ١١ - ٥٣]

(٤) **يوسف خليف: «أبو نواس»**
[**في الشعر العباسي: نحو منهج جديد**، دار غريب، القاهرة، ٥٠ - ٦٨]

(٥) أدونيس (علي أحمد سعيد): من: «القبول» و«التساؤل»

[مقدمة للشعر العربي، دار العودة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣، ٢٧ - ٥٤]

(٦) كمال أبو ديب: «نقد لإحدى خمريات أبي نواس»

[جدلية الخفاء والتجلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤، ٢٢٢ - ٢٢٦]

(٧) طه حسين: «في النظم - أنفاس محترقة لمحمود أبي الوفا»

[حديث الأربعاء، دار المعارف، القاهرة، ط ٨، ٣/ ١٨٦ - ١٨٩]

ويرى القارئ في المختار من العينات ضروباً من النقد تتردد بين طرفي التجديد والحداثة. وعلة ذلك أن الورقة لا تحاكم ناقداً متعيناً ولا اتجاهاً متعيناً، وإنما تنصرف إلى أسلوبية النص النقدي وخصائصه اللسانية، لعلها تستطيع بوسائل بسيطة ومباشرة أن تستكشف بعض المؤشرات الكمية الدالة فيها. وهي لا تتحيز في ذلك إلا إلى الرؤية اللسانية التي تعتصم بها، وتعتمدها، وتثق في قدرتها على استظهار الراجح من الشائل، والمفضول من الفاضل.

ومعظم هذه النصوص تدور على موضوع واحد أو هي قريب من ذلك، وإن كان ذلك ليس شرطاً من شروط الضرورة، بل هي من قبيل الشرط التحسيني الذي ييسر المقارنة واستنباط الفروق.

٢/ ٠ الفروض والمقاييس

٢/ ٠١ تفترض هذه الدراسة أن النصوص السابق ذكرها يشترك كلها أو جُلّها في ظواهر عامة، تقعد بها عن أداء الوظيفة النقدية، وتبتعد بها عن الوفاء

بما نحسبه شروطاً واجبة الحضور في لغة المعالجات العلمية.

والتماساً للأسباب والعلل تفترض الدراسة رجع هذه الظاهرات إلى:

(١) التناسب الكمي بين التحليل والاستشهاد.
(٢) مجازية اللغة.
(٣) العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة.

وليس مراداً بما سبق أن هذه العلل حاضرة في جميعها بدرجات متساوية، ولا أنها حاضرة جميعها في نصٍّ نصٍّ منها، ولكن المراد بهذه الفروض هو أن في مجموع هذه النصوص تمثيلاً جيداً لهذه الظاهرات مجتمعة، ولعل سياحات أخرى في عالم الخطاب النقدي أن تمدنا بما هو أجود تمثيلاً وأوضح إبانة عما نحن صدد علاجه من ظاهرات، وحسبنا هنا أن نجتزئ بدلالة الإحصاء عن الاستقصاء.

وتقترح الورقة عدداً من المقاييس البسيطة لفحص الفروض الثلاثة، وبيانها فيما يأتي من مطالب البحث.

٢/ ٠٢ مقياس كثافة الاستشهاد

من المَلاحظ البيِّنة على كثير من نصوص النقد أنها تتسم بحشد الشواهد من الأعمال الأدبية، والاستكثار من إيرادها لأدنى ملابسة ولغير ملابسة.

حينئذ لا يكون النص الأدبي موضوعاً للتحليل بما هو نص ذو كينونة وتفرد، ولكنه يتكسر إلى شواهد يجري تشعيثها في أثناء النص النقدي، والربط بينها نحواً من الربط الضروري أو المسوّغ حيناً، وغير الضروري وغير المسوّغ في أحيان كثيرة.

والواضح المستعلِن لمن اعتاد قراءة كثير من مصنفات النقد أن أعاظم الشعراء والكُتّاب كثيراً ما حظوا بأهون الدراسات، وأن المنشئ كلما علا كعبه في الصناعة الأدبية كان نصيبه من سوء الدرس أَوْفىٰ وأوفر، ذلك أن كينونة العبقرية تكون من الخفاء والتعقيد والإحكام واللطف بحيث يصعب اختراقها أو استيعابها إلا بوسائل وأدوات تكافئها دقة ورهافة وتلطفاً، وإذ كان تحصيل ذلك صعب المنال تأبت قامة الأديب العبقري على المتعلقين بأذياله من أهل النقد، وانفسح بذلك باب الاستشهاد، حتى تغدو شواهد النص المنقود عكازات تتوكأ عليها نصوص نقدية شلاّء، **(ولعل العبارة الأخيرة أن تكون من باب الشعرية المبينة)**.

ويقتضي الإنصاف أن نقرر تفاوت شيوع هذه الظاهرة من اتجاه إلى اتجاه، ومن ناقد إلى ناقد، ومن نص إلى نص. بيد أن همّنا الأول هنا هو استظهار وجودها، والتماس الطريق إلى قياسها، واستيقاظ الأنظار من خلال ذلك إلى ظاهرة من ظاهرات النص تُباعِدُ بين لغة الخطاب النقدي والصبغة العلمية، وتجعل منه خطاباً قريب الغور، يقول صاحبه كثيراً وإن كان لا يقول شيئاً.

وتفترض الدراسة أن قياس النسبة التي يحتلها الكم الاستشهادي إلى الطول الكلي للنص النقدي يمكن أن تكون مؤشراً شكليّاً دالاً على مدى عناية الناقد بالجانب التحليلي، وتَجَافيه عن حشد الشواهد والتكثر منها، وإعطاء النص المدروس قسطه الموفور من عناية الباحث لسبر أغواره واستكناه دلالاته، ومن ثم فإن خارج القسمة الناتج من حساب هذه النسبة ينتج لنا رقماً يتذبذب صعوداً وهبوطاً من نص إلى نص؛ ليعبر لنا عن هذه

الخاصية، كما تتذبذب الأرقام التي يسجلها مقياس الحرارة صعوداً وهبوطاً لتعلِمَنا باختلاف درجات الحرارة في الشيء المقيس. وباعتبار ما سبق أن توصلت هذه الدراسة إلى مقياس إحصائي تحسبه دالاً على ما استنبط من أجله؛ ومن ثَمَّ يتخذ المقياس صورة المعادلة الآتية:

$$\text{كثافة الاستشهاد} = \frac{\text{كَمّ الشواهد}}{\text{الطول الكلي للنص}}$$

وقد اتخذ «السطر» وحدة للقياس.

٢/ ٣ ٠ مجازية اللغة

٢/ ٣/ ٠١ إضاءة

ليس من المتوقع في نص لغوي أن يبرأ كل البراءة من التراكيب ذات الخاصية المجازية، إذ المجاز متغلغل في نسيج اللغة لا تكون إلا به، ويصدق ذلك بقياس الأَوْلى إذا كان النصُّ الدارسُ نصّاً يعالج عملاً من أعمال الأدب، أو منتمياً إلى العلوم الإنسانية بوجه عام، وإذن فالحديث هنا ليس عن خاصية المجاز وجوداً وعدماً، بل عن تفاوت في درجات وجودها.

إن ارتفاع كثافة المجاز في النص النقدي يفسره - في رأي هذه الدراسة - ضيق ذرع الناقد بالعبارة العلمية القادرة على حمل المضمون النقدي، أو عجزه عن اللحاق بها والتقاطها. وربما يُعَبِّر هذا الرأي عن موقف مبدئي لكاتب هذه الدراسة من اتجاهات نقدية بعينها، قامت على الاعتداد بأدبية اللغة النقدية واستبدالها بعلمية المعالجة. ومعلوم أن هذه الاتجاهات تتذبذب بين طرفين نقيضين: تقليدي مسرف في تقليديته، وحداثي متطرف في حداثته. غير أن الطرف الأول يرتكب هذه الطريقة عن استسلام مذعن، والتذاذ بالقدرة

على الإنشاء والمهارة به. ويرتكبها الطرف الآخر عن فلسفة لا تؤمن بعلمية النقد، أو فلسفة تتخذ من علمية النقد دعوى تتترس بها في حجاجها النقدي مع الاتجاهات المخالفة، وإن كانت في حقيقة أمرها مقطوعة الرّحم بالعلمية قولاً واحداً. وكلها مِمَّا يدعي له أربابُه باللسانيات وصلاً، وأحسب أن اللسانيات لا تقر لهم بذاك. ومن هنا صَحّ لدينا تقسيم هذه النزعات النقدية إلى مقاربات لسانية ونزعات متألسنة (يدخل تحتها المقاربات البنيوية والتفكيكية). وهي التفرقة التي ظهرت لدى بعض النقاد تحت عنوان **«النقد الألسنيّ الصارم»** و**«النقد الألسني غير الصارم»**.

غير أن علمية اللغة النقدية - في رؤية هذه الدراسة أيضاً - هي في إحكامها، والإحكام لا ينافي الجمال، والجمال لا عُلقة له على جهة الضرورة بكثافة المجاز، وكثافة المجاز حجاب مستور بين لغة النص النقدي وتحصيل العلمية فيه، وكل أولئك أمور ينبغي أن ينماز بعضها من بعض؛ ففي الخلط بينها فساد كبير.

وفي هذا المطلب من هذه الحاشية اللسانية نقترح طريقة لفحص الخاصية المجازية في لغة الخطاب النقدي هي - فيما نرى - مؤشر كمي دالّ على تشخيصها. وفيما يأتي تعريف بها، وبكيفيات تطبيقها، والإفادة منها.

٢/٣/٢٠ مقياس كثافة المجاز

حين تعمد بعض النصوص النقدية إلى اعتماد **اللغة التصويرية** figurative language التي هي خصيصة مائزة للغة الأدبية - على جهة الإجمال - يكتسب اختبار المقاييس الأسلوبية المصممة لهذا الغرض وإعمالها في النص النقدي مشروعيته العلمية، ومن هنا فزعت هذه الدراسة إلى مقياس **كثافة المجاز**

denisity of metaphoric language، وهو مقياس سبق لنا إعماله في دراسة سابقة عالجت لغة الاستعارة في دواوين البارودي وشوقي والشابي بالتشخيص الأسلوبي الإحصائي، وقد صيغت معادلة كثافة المجاز فيها على الوجه الآتي[1]:

$$\text{كثافة المجاز} = \frac{\text{عدد المركبات اللفظية المجازية}}{\text{مجموع المركبات اللفظية في النص}}$$

ويقصد **بالمركب اللفظي المجازي** - هنا على جهة التخصيص-: الاختيار المعجمي الذي تقترن بمقتضاه كلمتان اقتراناً دلاليّاً ينطوي على تعارض - أو عدم انسجام - بمخالفته عن الاستعمال المتوقع، ومن ثم يتولد عنه بالضرورة مفارقة دلالية تثير لدى المتلقي شعوراً بالدهشة وعدم الألفة. ويتخذ المركب اللفظي من الوجهة النحوية أشكالًا هي:

١ - المركب الفعلي:

أ - فعل مبني للمعلوم + فاعل

ب - فعل مبني للمجهول + نائب فاعل

جـ - اسم + فعل مبني للمعلوم

د - اسم + فعل مبني للمجهول

٢ - المركب المفعولي:

فعل + مفعول

٣ - المركب الوصفي:

موصوف + صفة

٤ - المركب الإضافي:

مضاف + مضاف إليه

وليس يعنينا في هذا المقام أن نفحص تصنيف المركبات المجازية بحسب النقل الدلالي إلى إحيائية وتجسيمية وتشخيصية وتجريدية، بل همُّنا هو الإشارة إلى مجرد وجودها، والاستدلال على وزنها الكمي في تشكيل النص النقدي.

٢/ ٤٠ أشكال العلاقة بين المضمون والعبارة

ربما تكون العبارة في النص النقدي مقدودة على المضمون في قصد وإحكام، وربما تنطوي على قسط وافر من التكرار والترديد يخل بالوزن النسبي للعلاقة بين المضمون والعبارة.

ولقد عالجت البلاغة العربية هذا المبحث تحت ما سمته الإيجاز والإطناب والمساواة. غير أن هذه المفاهيم التي هي ذات مدلول كمي في جوهرها لا تزال في حاجة إلى الطرق الإحصائية المنضبطة القادرة على وصفها وتشخيصها.

وتقترح الدراسة لهذه المهمة عدداً من المقاييس الإحصائية، منها ما سبق لنا إعماله لغير هذه الغاية، ومنها ما نسوقه هنا ابتداء، وهذه هي:

٢/ ٤/ ٠١ مقياس تنوع المفردات

سبق لنا إعمال مقياس **تنوع المفردات** vocabulary diversification في فحص عينات من كتابات العقاد والرافعي وطه حسين[٢]، وكان لنا في إعماله غايتان:

الأولى: أنه يعين على معرفة جانب من أهم جوانب صناعة الإنشاء عند الكاتب، والكيفيات الصياغية التي يتصرف بها في ثروته المعجمية.

الثانية: أن المقياس يصلح - عند الموازنة بين أكثر من نص لأكثر من كاتب - مؤشراً دالّاً على تمايز الأساليب بين المنشئين من حيث الثراء المعجمي[٣].

وقد أضفنا **ثالثة** إلى هاتين استظهرنا فيها علاقة خاصية تنوع المفردات بصعوبة الأسلوب؛ حيث إن الكاتب أو الشاعر الذي يتميز بنسبة تنوع عالية في المفردات؛ أي بوجود عدد كبير من **الأنماط المعجمية lexical types** يلجأ عادة إلى استخدام كلمات غير مألوفة لكي يزيد من تنوع ألفاظه[٤].

أما الرابعة التي تضيفها هذه الدراسة فهي الربط بين ارتفاع نسبة التنوع أو انخفاضها وما نقترح له مصطلح **«الفضفضة»** مكافئاً عربياً للمصطلح الإنجليزي redundancy (وذلكم من قولنا: درع فضفاضة وكلام فضفاض). وخلاصة الفرض أن انخفاض نسبة التنوع يرتبط بزيادة فرص التكرار، وزيادة التكرار معناه اتساع مساحة العبارة على حساب المضمون. وليس فيما وقع لنا من أدبيات الدرس الأسلوبي وجود لإعمال هذا المقياس للتوصل إلى تشخيص للعلاقة الكمية بين المضمون والعبارة. ولكنا نقترحه ابتداءً، ونراه فرضاً جديراً بالاعتبار والاختبار.

وقد سُقنا بياناً مفصلًا في غير هذا المكان لأربع طرق يمكن اختيار أيٍّ منها لقياس التنوع، وذكرنا ثمة أن جميعها صالح لقياس هذه الخاصية، وأن إيثار إحداها على سائرها أمر مرده إلى الباحث والغاية من البحث. ونقول هنا

إن حسابها بالنسبة لما نحن صدده **بإيجاد النسبة الكلية للتنوع** Over - All TTR - كافٍ لتحقيق المراد[٥].

وبياناً لهذه الطريقة نقول - على سُنَّة الاختصار - إنها حساب للنسبة بين الكلمات المتنوعة في النص - ويسميها و. **جونسون** W. Johnson صاحب فكرة المقياس **بالأنماط** types، والمجموع الكلي للكلمات التي يتكون منها النص - ويسميها هو أيضاً **بالتحققات** tokens، ومن هنا جاء اختصار تسمية المقياس إلى TTR (أي **Type - Token Ratio**).

ويقتضي المقياس أن نُدخل في دائرة الأنماط كل كلمة جديدة ترد في النص لأول مرة مع احتسابها مرة واحدة في العدد مهما تتعدد مرات ورودها في المادة التي هي موضوع الفحص. وبعد إحصاء عدد الكلمات المتنوعة **«الأنماط»** يتم إيجاد نسبة التنوع بقسمة عددها على حاصل الجمع الكلي لكلمات النص **«التحققات»**.

٢/ ٤/ ٠٢ مقياس القابلية للتلخيص

ذلكم هو المقياس الثاني الذي تقترحه هذه الدراسة لاختبار العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة؛ فحيث تكون قابلية النص للتلخيص مع الإبقاء على فكرته الرئيسة وتشكيل فِكَره الجزئية - عالية تكون نسبة الفضفضة عالية كذلك. ويهبط النص بالقدر نفسه في سلّم **الكفاءة** efficiency **والفعالية** effectivness **والملاءمة** appropriateness[٦].

ويقتضي تطبيق هذه المقاييس على نصٍّ ما أن يقوم الباحث بإجراء تحليل أولي للنص يحدد به الفكرة الرئيسة والفكر التفصيلية التي يتضمنها. وهي

الفِكَر التي يفترض الباحث ألا يخلو أي تلخيص جيد من الإشارة إليها، ثم يطلب إلى عدد من أولى الاختصاص أن يقوموا بتلخيص النص المفحوص في حدود يسترشدون بها (في عشرين سطراً مثلاً)، ثم يقوم الباحث بفحص التلخيصات ليأخذ منها أو يدع بحسب وفائها بالشروط، ثم يُجري حساب نسبة الطول بين النص وكل تلخيص من تلخيصاته، وإيجاد متوسط لهذه النسبة يكون هو المؤشر الكمي المطلوب.

وسَنقصر معالجتَنا في هذه الدراسة على الاستدلال بمقياس نسبة التنوع في المفردات، مرجئين إعمال مقياس القابلية للتلخيص في النصوص النقدية إلى قابل، نظراً لتعدد جهات هذا المقياس، وتعقد محدداته مما ينبغي معه إفراده بمبحث قائم برأسه.

تلكم كانت هي الفروض التي نقترح اختبارها بإعمال المقاييس الملائمة السابق بيانها في لغة الخطاب النقدي كما تمثلها العينات المختارة.

٣/ ٠ النتائج والتحليل

نُثبت في هذا المطلب ما انتهى إليه القياس من نتائج وفقاً لما اتبع من ترتيب في عرض الفروض والمقاييس.

٣/ ٠١ قياس كثافة الاستشهاد

جرى تطبيق هذا المقياس على النصوص الأربعة الأولى، وذلك بحساب النسبة بينْ عدد السطور التي تنتمي إلى الشواهد وعدد السطور التي يشتمل عليها النص، فكانت النتائج على الوجه الآتي:

(١) النص الأول لطه حسين:

كثافة الاستشهاد = $\frac{٢٢١}{٤٥٨}$ = ٠,٤٨

(٢) النص الثاني للعقاد:

كثافة الاستشهاد = $\frac{٨٩}{٣٢٣}$ = ٠,٢٨

(٣) النص الثالث للنويهي:

كثافة الاستشهاد = $\frac{٢٥٣}{١٠٠٦}$ = ٠,٢٥

(٤) النص الرابع ليوسف خليف:

كثافة الاستشهاد = $\frac{١٩٣}{٤٦١}$ = ٠,٤٢

يبدو واضحاً للمتأمل تقارب شديد بين العقاد والنويهي من جهة، وبين طه حسين ويوسف خليف من جهة أخرى من حيث نسبة كثافة الاستشهاد. ولا يجهل باحث أن التجانس والتنافر في التوجه المنهجي يمكن أن يفسر بُعْد ما بين الفريقين، وقرب ما بين المنتمِيَيْن منهما إلى التوجه الواحد. فأما موقف طه حسين من المنحى النفسي الذي انتحاه العقاد والنويهي - على ما بينهما من خلاف - فقد صرح به في نقده الذي استلحقه النويهي في كتابه **«نفسية أبي نواس»**، إذ يقول عن صاحب الكتاب إنه **«هو الذي فتح باب هذا الشر. وإن الحساب بين النويهي وأبي نواس سيكون حساباً منكراً عسيراً، وإن الحساب بين أبي نواس والأستاذ العقاد سيكون شاقّاً ثقيلًا»**، ثم حمّل النويهي تبعة هذا الإسراف الذي **«التوى بقراءة الشعر عن الطريق السواء»**. ويقول طه حسين في ختام مقاله ساخراً من التحليل النفسي: **«وقد أنتج التحليل النفسي**

لنا النرجسية في كتاب الأستاذ العقاد، وأنتج لنا في العام الماضي ذلك الرجل الذي أصابته عقدة أوديب»[٧].

والمؤشر يبقى دالاً حتى مع اعتبار وجوه الخلاف والاختلاف بين النقاد الأربعة، فاتساع مساحة التحليل على حساب الاستكثار من الشواهد مرتبط - في رأينا - أوثق ارتباط بوضوح المرجعية المنهجية واستعلانها عند العقاد والنويهي، وكمونها وتقنعها عند طه حسين وخليف.

وليس يعني هذا ميلاً من هذه الدراسة إلى فريق دون فريق؛ إذ إن التوجه الذي تتبناه مغاير لتوجه كلا الفريقين بالكلية، ولكنه حكم على ضربين مختلفين من لغة الخطاب النقدي، أمكن الاستدلال عليهما باستخدام مؤشر كمي بسيط، ولكنا نحسبه قادراً على الكشف والتشخيص.

٣/ ٠٢ قياس كثافة المجاز

أخضعت الدراسة لهذا المقياس:

أ - الصفحات ١٣٧ - ١٤٣ من نص العقاد (رقم ٢).
ب - الصفحات ١١ - ١٦ من نص النويهي (رقم ٣)
د - الصفحات ٢٧ - ٣٠ نص أدونيس (رقم ٥)
جـ - الصفحات ٢٢٢ - ٢٢٦ نص كمال أبو ديب (رقم ٦)

وقد جرينا في ذلك على ما سبق لنا اتباعه في دراسة لنا أسلفنا الإشارة إليها، وهو ما سميناه ثمة طريقة تبسيط الجملة kernalization؛ أي تحويل الجملة في النص المدروس إلى «سلسلة من الجمل البسيطة تأخذ فيه المركبات اللفظية أحد أشكال المركبات النحوية التي سبقت تسميتها» (انظر

في هذه الورقة ٢/ ٣/ ٢). وانتهى بنا الإحصاء إلى النتائج الآتية:

أ - **نص العقـاد** = $\frac{٦٢}{٣٣٣}$ = **٠,١٩**

ب - **نص النويهي** = $\frac{١٥٢}{٦٣٠}$ = **٠,٢٤**

جـ - **نص أبو ديب** = $\frac{٢٤٣}{٤٨٦}$ = **٠,٥٠**

د - **نص أدونيس** = $\frac{١٠٩}{٢٦٠}$ = **٠,٤٢**

وتظهر النتائج تدرجاً لافتاً في كثافة المجاز بين النقاد الأربعة طرفاه النقيضان: العقاد وأبو ديب، كما يبدو التقارب واضحاً بين العقاد والنويهي من جهة، وبين أبو ديب وأدونيس من جهة أخرى، ووثاقة صلة عبارة الأولين بخصائص العلمية، وعبارة الأخيرين بخصائص الشعرية، كما تؤكد اشتمال عبارة أدونيس على ما أسميه ظاهرة **«الانفلات المجازي»** مما يجعل من نقده شعراً على الشعر، على تفاوت ما بين الشعرين على سلم الإبداع.

ولمن شاء دليلاً على **«الانفلات المجازي»** لدى أدونيس نسوق النماذج الآتية:

الدهر المعتم/ البطولة الشفافة/ الصلابة العفوية/ قصيدة ترسم أيام القلب/ قَفا العالم الصحراوي ووجهه/ العناد البخيل/ العناد العاري/ المطلق الأرضي/ يجلس في الحرارة الشاغرة / . . .

وعلى ذلك فقِسْ! . .

٣/ ٠٣ قياس العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة

قديماً أفردت البلاغة العربية في صيغتها السكاكية مبحثاً في علم المعاني لاستظهار علاقةٍ شبه كمية بين المضمون والعبارة، أو ما يندرج تحت

المقولتين الشهيرتين: اللفظ والمعنى. وأدرجت هذه العلاقة في تصنيف ثلاثي هو: الإيجاز والمساواة والإطناب.

وعلى الرغم من استعلان التدرج الكمي في المفاهيم الثلاثة استبانت صعوبة تحديد المعايير التي يمكن بها وضع العلاقة قيد الضبط، وهو غاية الغايات في التوجه المنهجي لدى الإمام السكاكي؛ إذ كيف يمكن تعرف زيادة المعنى على اللفظ أو زيادة اللفظ على المعنى، أو مساواة . . للآخر على جهة اليقين، أو على جهة تكون أقرب إلى اليقين؟

ذلكم هو السؤال الذي تحاول هذه الدراسة أن تقارب حدوده، وتفتحها بوسائل الأسلوبية الإحصائية، واقترحت للإجابة عليه معيارين:

أولهما: مقياس تنوع المفردات، وهو مقياس قارٌّ في الأسلوبية الإحصائية، ولكن لم يسبق توظيفه - في حدود علم الباحث - لقياس هذه الخاصية.

والآخر: مقياس القابلية للتلخيص.

وتحاول الدراسة هنا بيان إجراءات إعمال المقياس الأول وتوظيفه مؤشراً لقياس هذه العلاقة. ويتمثل الجهد البحثي كله أو جله هنا في إمداد المقولات البلاغية بمعايير موضوعية تكون أداة لتعليل الأحكام وإناطتها بالوصف الظاهر المنضبط. وفي هذا المقام جرى تطبيق المقياس الأول على:

١ - نص لطه حسين (النص رقم ٧)، وهو نص مجتزأ من نقده لديوان **«أنفاس محترقة»** للشاعر **«محمود أبو الوفا»**، واضعين إياه موضع المقارنة مع نص أدونيس (رقم ٥)، ونص النويهي (رقم ٣).

وقد شملت المقارنة الكلمات الألف الأولى من هذه النصوص.

وجاءت النتائج على الوجه الآتي:

أ - نص طه حسين:

النسبة الكلية لتنوع المفردات = $\frac{٣٧٧}{١٠٠٠}$ = ٠,٣٨

ب - نص النويهي:

النسبة الكلية لتنوع المفردات = $\frac{٤٨٦}{١٠٠٠}$ = ٠,٤٩

نص أدونيس:

النسبة الكلية لتنوع المفردات = $\frac{٤٤٥}{١٠٠٠}$ = ٠,٤٥

ويبدو من النتائج واضحاً أن **نص طه حسين** هو أقل النصوص حظّاً من تنوع المفردات، وهو ما يتناسب عكساً مع التكرار، ذلك أن تنوعاً أقل يعني تكراراً أكثر، ويمكن الاستدلال بذلك على نحافة المضمون وترهل العبارة، أو ما نسميه بظاهرة الفضفضة (أو الفضول) في النص.

ويأتي **نص أدونيس** ثانيّاً من حيث نسبة التنوع، ويليه **نص النويهي** الذي يحتل رأس القائمة في هذه الخاصية. وتلحظ أن نصيْ أدونيس والنويهي يكادان يتقاربان، لدرجة يمكن أن تسوغ التسوية بينهما من حيث العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة. ولكنا نتساءل:

أحقاً هي كذلك؟ ربما كان الجواب نفيّاً. ومردّ ذلك إلى محدِّدَيْنِ يجعلان من إعمال هذا المقياس للتوصل إلى تشخيص كمّي للعلاقة بين

المضمون والعبارة - أمراً مشكلًا، وتحفِز الباحث إلى التماس العلة لذلك، وإلى استظهار الإجراء الضابط لهذا المقياس، وهذان هما:

(١) المفردات الواقعة تحت الترادف أو ما يشبه الترادف، وهي مفردات متنوعة من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى فهي قريب من قريب.

(٢) الصياغة الموازية، حيث يتم إنتاج المعنى في صور لفظية متنوعة كترادف الجمل، أو التعبير بالسلب. وتمثيلاً لذلك نورد من نص أدونيس ما يأتي:

- **«يقدم عالماً مسحوقاً مُعاداً؛ يجتر نفسه، ويتكرر حتى الظلمة»**[٨].
[لاحظ: معاداً، يجتر نفسه، يتكرر].

- **« ما نراه غداً يبدو مطابقاً لما رأيناه أمس. ليس المستقبل إذن في مثل هذا الفضاء على الأقل إلا ماضياً مموهاً. فنحن لا نتعرف على شيء جديد، وإنما نكرر بشكل آخر معرفتنا للشيء ذاته، أو لشيء واحد بثياب مختلفة. كل شيء داخل مسبقاً في الماضي، وكل شيء أليفٌ رأيناه واعتدنا أن نراه»**[٩].
[لاحظ أن الفكرة الأساسية هي أن **«ما نراه غداً يبدو مطابقاً لما رأيناه أمس»**. وكل ما جاء بعد ذلك هو من قبيل الصياغات الموازية للجملة السابقة]

وينبني على ما سبق أن إعمال المقياس ينبغي أن يقودنا إلى التمييز بين: نصوص قليلةِ نسبةِ التنوع، ونصوص أخرى عاليةِ نسبةِ التنوعِ؛ فأما إذا ثبت تفاوت النسبة بين النصين أو النصوص تفاوتاً دالا فليس مع ذلك إشكال في

تشخيص العلاقة. وأما إذا تشاكلت النصوص من حيث ارتفاع نسبة التنوع فإن سلامة التشخيص تقتضي عرض النصوص على اختبارات أُخَر لا يمكن القطع من دونها بقول في تشخيص العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة. ولعل من أهم هذه الاختبارات «**قياس القابلية للتلخيص**» الذي ألمحنا إليه في مطلب سابق من مطالب هذا البحث. غير أن تطبيقه على النصوص السابق فحصها أو غيرها من النصوص يتطلب قولًا مفصلًا، ولعلنا نعود إليه بفضل بيان في دراسة أخرى.

٤/ ٠ الخلاصة

فيما أسلفنا من مطالب هذه الدراسة أخضعنا بعض النصوص النقدية للدرس الأسلوبي الإحصائي؛ إذ أعملنا في فحصها عدداً من المقاييس التي رأيناها قادرة على استظهار بعض ما نعده عللاً قوادح في لغة الخطاب النقدي.

وقد شملت هذه المقاييس:

(١) **قياس كثافة الاستشهاد**: وهو مقياس تقترحه وتعمله هذه الدراسة ابتداءً، وتضيفه إلى منظومة المقاييس الإحصائية التي دخلت - في دراسات سابقة لنا - إلى مجال التطبيق في العربية.

(٢) **قياس كثافة المجاز**: وقد أعمل هنا على النحو الذي سبق إعماله في دراسات سابقة لنا من دون تغيير.

(٣) **قياس العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة**: وهنا اقترحت الدراسة مقياسين هما:

(أ) **مقياس تنوع المفردات**: وهو مقياس سبق استخدامه لقياس الثروة اللفظية وقياس صعوبة الأسلوب، ولكنه - في هذه الدراسة - أُعْطِيَ هذه الوظيفة الثالثة التي لم تعرف له من قبل فيما نعلم.

(ب) **مقياس القابلية للتلخيص**: وهو مقياس تقترحه وتحدد إجراءاته هذه الدراسة، ويعمل منفرداً أو مسانداً للمقياس السابق لتحقيق الغاية من تشخيص العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة. بيد أنها أرجأت تطبيقه إلى بحث قائم برأسه في قابل إن شاء الله.

وقد انتهت هذه الحاشية البحثية إلى استظهار عدد من المؤشرات الأسلوبية في لغة الخطاب النقدي، وهي:

(١) أن عمق التحليل يطرد اطراداً عكسيّاً مع كثافة الاستشهاد.

(٢) أن علمية العبارة النقدية تطرد اطراداً عكسيّاً مع كثافة المجاز.

(٣) أن محدودية المضمون واتساع العبارة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بزيادة نسبة التنوع في المفردات، وعكس ذلك صحيح.

(٤) أن قياس «**القابلية للتلخيص**» يمكن أن يكون مقياساً واعداً في تشخيص العلاقة الكمية بين المضمون والعبارة.

(٥) أن كلا مقياسي نسبة التنوع في المفردات والقابلية للتلخيص يمكن أن يكون أداة منضبطة في الأسلوبية الإحصائية لإعادة فحص بعض المقولات البلاغية المدرسية التي تتصل بالإيجاز والإطناب والمساواة.

(٦) أن كثافة الاستشهاد وكثافة المجاز وانحسار دائرة المضمون مع اتساع العبارة هي من الظاهرات التي تُدخل الضيم على لغة النص النقدي،

بل إنها لتكاد تفسد عليه الغاية المرجوة منه، وهي تحقيق التواصل بالبيان، وربما تنأى بالنقد عن أن يكون علماً منضبطاً بشروط العلوم الإنسانية.

ولعل في المؤشرات الكمية الإحصائية التي سبق بسطها واختبارها دليلًا هادياً إلى الطرائق التي تقترب بها لغة الخطاب النقدي من الصبغة العلمية، وأن يضح بذلك ما ذهبنا إليه من أن مشكل لغة الخطاب النقدي تتجاوز المشكل المصطلحي - على أهميته - إلى الظاهرات التركيبية والدلالية التي تشكل بنية هذه اللغة، وتحدد قيمتها الحقيقية بميزان علمية العبارة وموضوعية المعالجة.

* * *

الحواشي والمراجع

(١) سعد مصلوح: **في النص الأدبي: دراسات أسلوبية إحصائية**، عالم الكتب، القاهرة ط ٣، ٢٠٠٢، ص ٢٠٧.

(٢) السابق: المبحث الثاني، ص ص ٩٨ - ٤١١.

(٣) السابق: ص ٨٩.

(٤) السابق: ١١٢.

(٥) السابق: ١٠٠.

(٦) de Beaugrand and Dresslar: **Introduction to Text Linguistics**, Longman, p. 34.

(٧) محمد النويهي: **نفسية أبي نواس**، ط ٢، الخانجي، القاهرة، د. ت، ص ٢٥٩.

(٨) أدونيس (محمد علي سعيد): **مقدمة للشعر العربي**، دار العودة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣، ص ٢٧.

(٩) السابق: ص ٢٧ - ٢٨.